البند والموضوع	الوثيقة
الركيزة 3: تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية طاء: الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الصحة البيئية وتغير المناخ: التحول اللازم لإحداث تحسن مستدام في حياة الناس ورفاههم من خلال تهيئة بيئات صحية	المقرر الإجرائي ج ص ع 74 (24) (2021)

شكراً معالي الرئيس ..

يأتي موقف السلطنة في البند طاء : الاستراتيجية العالمية للمنظمة بشأن الصحة البيئية وتغير المناخ وذلك بتفعيل برامج الصحة البيئية مركزيا وعلى مستوى المحافظات وتشمل هذه البرامج جودة الهواء الداخلي والخارجي ، جودة المياه والصرف الصحي، السلامة الكيميائية، السلامة الغذائية، التغير المناخي، إدارة المخلفات الطبية، الوقاية من الإشعاع، ومكافحة السموم ، ويأتي تفعيل هذه البرامج عن طريق تشجيع السياسات البيئية القائمة على الصحة ورفع الوعي المجتمعي بمختلف قضايا الصحة البيئية. وتفعل هذه البرامج على عدة مستويات سواء على مستوى المؤسسات الصحية من خلال العمل بالأدلة الخاصة بالصحة البيئية مثل جودة المياه في المؤسسات الصحية ودليل إدارة المخلفات الطبية والدليل الوطني لعلاج السموم واجراء تقييم المخاطر البيئية الصحية، أو على المستوى الوطني من خلال التعاون مع الجهات الحكومية المختلفة مثل هيئة البيئة ووزارة الزراعة والثروة السمكية وموارد المياه وهيئة المواصفات والمقاييس، وهيئة حماية المستهلك ومركز جودة وسلامة الغذاء، حيث يتم تمثيل وزارة الصحة في أغلب الفرق واللجان الفنية والتوجيهية التي تخص الصحة البيئية وذلك سعيا لتحقيق مبدأ الصحة الواحدة للمساهمة في صياغة القوانين والسياسات والأدلة المتعلقة بمختلف القضايا البيئية مثل قانون البيئة وقانون الشؤون المناخية واستراتيجية عمان للبيئة والاستراتيجية الوطنية لإدارة المواد الكيميائية واستراتيجيات تسجيل المبيدات واستراتيجيات جودة وسلامة الغذاء، كما تعمل وزارة الصحة مع هيئة البيئة ومكتب رؤية عمان ٢٠٤٠ في تحسين مؤشرات الأداء البيئي لسلطنة عمان المتعلقة بالصحة البيئية مثل جودة الهواء (قياس العوالق الهوائية مثل PM 10 /PM 2.5) والتعرض للمعادن الثقيلة كالرصاص والزئبق وجودة المياه والصرف الصحي.

إن التحدي الأكبر في تفعيل برامج الصحة البيئية هو كون القضايا البيئية قضايا متفرعة وتأتي التشريعات واللوائح البيئية متعددة الأطراف ، لذلك نواجه بعض التحديات في تسريع السياسات البيئية القائمة على الصحة على المستوى الوطني، كذلك التغير في الهيكلة الإدارية الجديدة على المستوى الوطني وما نتج عنه من تعطيل مؤقت لعمل بعض الفرق الفنية كذلك عدم وجود قانون للصحة البيئية وعدم اعتماد تقييم الأثر الصحي البيئي كشرط أساسي لإجازة المشاريع التنموية المختلفة.

لا تألوا منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية مثل منظمة الزراعة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للبيئة جهدا في دعم مختلف برامج الصحة البيئية ونطمع في مزيد من الدعم المادي والفني في تدريب الكوادر الصحية في معايير الصحة البيئية المختلفة مثل معايير جودة المياه ومعايير جودة الهواء والسلامة الكيميائية.

ونقترح تعزيز المزيد من التعاون الدولي والإقليمي لتبادل التجارب والخبرات فيما يتعلق بمختلف برامج الصحة البيئية. والتعجيل بتطبيق مبدأ الصحة الواحدة على مستوي الحكومات وذلك لتسهيل تطبيق برامج الصحة البيئية والتغير المناخي كونها متعددة القطاعات.

شكراً معالي الرئيس،

المتحدث: سلطنة عُمان